

السادة / البورصة المصرية – قطاع الإفصاح

تحية طيبة ،،، وبعد

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه رد الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى على تقرير
الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية الدورية " المستقلة " للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١
وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مدير إدارة

علاقات المستثمرين


رئيس مجلس محمود مصطفى محمود
الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي
Egyptian Media Production City Co.

Egyptian Media Production City Co.

(SAE according to Free Zones System)



الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي

(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السيد الأستاذ / نبيل حسني إسكندر ميخائيل

وكيل أول الوزارة - مدير إدارة المراقبة

حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

تحية طيبة... ويعهد ..

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١١٧ المؤرخ في ٢٨/٢/٢٠٢٣ م تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية

المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٢ م

نشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه .

شاكرين حسن تعاونكم وكل عام وانتم بخير ...

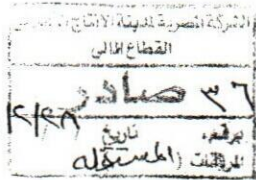
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ..

رئيس القطاع المالي

(محاسب / علاء الدين عمر)

مع طاعة سيادتي

تحريرا في ٢٠٢٣/٢/١ م



Media Production City - 6th of October City

Post Code: 15515 P.O.Box: 5

(+202) 38555064 (10 Lines) / (+202) 38555094 (10 Lines)

(+202) 38555053

مدينة الإنتاج الإعلامي - مدينة السادس من أكتوبر

رمز بريدي: ١٥٥١٥ ص.ب: ٥

(+202) 38555064 (10 خطوط) / (+202) 38555094 (10 خطوط)

(+202) 38555053

info@empc.com.eg

www.empc.com.eg

الرد على تقرير مراقب الحسابات على
القوائم المالية المستقلة للشركة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م.

ملاحظة (١)

بلغ رصيد حساب العملاء واوراق القبض في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٠٩٩٧٤ مليون جنيهاً قبل خصم الأضحلال البالغ ٩٥.٣٤٢ مليون جنيهاً وقد تبين وجود زيادة في مديونية العام الحالي بنحو ٩٣٩ ٨٠ مليون جنيهاً منها نحو ٤٦٥٧ مليون جنيهاً نتيجة إعادة تقييم ارصده حسابات العملاء المدينه بالعملة الاجنبية طبقاً لسعر صرف البنك المركزي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ في معظمها يخص الارصده المدينه المتوقفه لعملاء التسويق والتي يرجع بعضها لعام ٢٠١٠ ولم تقم الشركة بزياده مخصص اضمحلال العملاء بما يتناسب مع الزيادة في ارصده العملاء المدينه المتوقفه.

يتعين اتخاذ اللازم بضرورة العمل على تحصيل تلك المديونيات حفاظاً على حقوق الشركة و تدعيم المخصص ليتناسب مع قيمه المديونيات المتوقفه

رد الشركة :

نفيد بأن الزيادة في الأرصدة ناتجة عن الزيادة السنوية لسادة العملاء بالإضافة الي فروق تقييم العملة وذلك لتغير سعر الدولار الأمريكي بنحو الضعف وأثر ذلك على حركة سدادات السادة العملاء في الأونة الأخيرة من العام ذاته الا انه تم تدارك ذلك الامر حيث بلغت تحصيلات العملاء مبلغ ٧٢ مليون جنيهاً في يناير وفبراير من عام ٢٠٢٢ م.

ملاحظة (٢)

تبين حصول الشركة على حكم نهائي من لجنة فض المنازعات بمبلغ نحو ٢٢ مليون جنيهاً بشأن المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للاعلام البالغة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٩٤٥٥٦ مليون جنيهاً وذلك منذ عام ٢٠١٩ وحتى تاريخه لم يتم تحصيل ذلك المبلغ كما لم يتم موافقاتنا بأخر المستجدات بشأن تلك المديونية والمطابقت التي تمت مع قطاعات الهيئة الوطنية للاعلام خاصة في ظل اعادة العرض على لجنة فض المنازعات مع ضرورة موافقاتنا بقرار اللجنة في حال صدوره
نوصي بضرورة العمل على سرعة تحصيل المبلغ المذكور حفاظاً على حقوق الشركة مع موافقاتنا بالمطابقت والقرارات المشار اليها

رد الشركة :

نفيد بأن مديونية الهيئة الوطنية للإعلام قد تم إقرار توزيع أرباح عن عام ٢٠٢١ من أجل تحصيل هذه المديونية ومنها الحكم النهائي لصالح شركتنا بمبلغ ٢٢ مليون جنيهاً والجاري إتخاذ اللازم بشأن تحصيلها في ميعاد إستحقاق الصرف المبلغ لشركة مصر للمقاصة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م، وسيتم عمل التسويات المالية فور إتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية التوزيع للأرباح مع شركة مصر للمقاصة والحفظ في ديسمبر ٢٠٢٢ م

ملاحظة (٣)

قيام الشركة بتكوين مخصص قضايا بنحو ١٠ مليون جنيهاً للدعوى المرفوعة على الشركة من المجلس الاعلى للقائه (شركة مصر للصوت والضوء سابقاً) والتي صدر فيها حكم اول درجه برقم (١٨٢٠) في ٢٠٢٠/٦/٩ لصالح شركة مصر للصوت والضوء والذي أزم الشركة بسداد نحو ٢١.٦٧ مليون جنيهاً بالإضافة إلى الفوائد بنسبة ٢٤٪ من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد و تم تأييده بحكم استئناف رقم ٦٤٧٧ / لسنة ١٣٧ ق بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢ م، واصبح حكم نهائي واجب النفاذ بعد تأييده بحكم النقض رقم ٢٣٠٠ لسنة ٩١ ق بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٣

نوصي بضرورة تدعيم المخصص بالفرق لمواجهة الالتزام الواجب على الشركة سداًه و خاصة في ظل صدور حكم نهائي واجب التنفيذ

رد الشركة :

نفيد بأنه سيتم تدعيم المخصص خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢ م بإعادة توجيه المخصصات التي انتفى الغرض منها.

ملاحظة (٤)

قيام الشركة بتكوين مخصص التزامات محتمله بمبلغ ٢٢.١٢١ مليون جنيهاً و ظهر رسيدته في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٥.٨٧٩ مليون جنيهاً (بعد استخدام ٦.٢٤٢ مليون جنيهاً قيمة فروق ضريبية القيمة المضافة والدخل عن سنوات سابقه) ، ولم نواف بأى دراسة خاصة بتكوين هذا المخصص للغرض المنشأ من أجله ، بالخالفه لعيار المحاسبه المصري رقم (٢٨) المخصصات و الالتزامات و الاصول المحتمله
يتعين موافقاتنا بأسس تكوين هذا المخصص والدراسة الخاصة به.

رد الشركة :

نفيد بأنه تم تكوين هذا المخصص تحسباً لأي التزام ضريبية محتمله ومنها الفحص الخاص بضرية كسب العمل وضريبة القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩ ، وكذلك الإقرار الضريبي لضريبية دخل مركز الخدمات الإعلامية عن أعوام ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ بعد إضافة المركز بالسجل التجاري للشركة في سبتمبر ٢٠٢٢ م.

ملاحظة (٥)

عدم قيام الشركة بتكوين مخصص للمطالبه الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بنحو ٣٦٩,١٧٧ مليون جنيه نتيجة اخضاع الشركة لاحكام قانون الضريه على العقارات المبنيه وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٥٦٩ لسنة ٧٤ ق بمحكمة القضاء الاداري بمجلس الدوله لوقف تنفيذ ما ورد بالمطالبه و تم نذب خبير في الدعوى يتعين سرعه تكوين المخصص المطلوب لتقابل هذا الالتزام

رد الشركة :

نفيد بأنه سيتم عمل اللازم في ضوء أي أحكام ابتدائية قد تصدر حيث أن الشركة تعمل بنظام المناطق الحرة وطبقاً لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ فإن الشركة غير خاضعة لأي رسوم أو ضرائب سارية في مصر

ملاحظة (٦)

تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩٢ مليون جنيه (قبل خصم الاضمحلال البالغ بنحو ٥.٢ مليون جنيه) تمثل قيمة سيناريوهات وملخصات ومقدمات لاعمال فنيه لم تبدأ ترجع بعضها لعام ٢٠٠٥ وذلك بعد تخفيضه بمبلغ نحو ١١ مليون جنيه بناء على توصيات اللجنة التي تم تشكيلها بقرار رئيس مجلس الادارة رقم (١٨) في ٢٠١٩/٣/٢١ لدراسة هذا الرصيد والذي كان مدرج سابقاً بنحو ١٠٤ مليون جنيه ومدى امكانية الاستفادة من هذه الاعمال نوصي بضرورة اجراء الدراسة اللازمة لقياس مدى كفاية الاضمحلال واتخاذ ما يلزم من اجراءات للاستفادة من تلك الاعمال المحتفظ بها واجراء التسويات اللازمة

رد الشركة :

نفيد بأنه فيما يتعلق بمدى صحة وقانونية التنازلات التي تخص الاعمال القديمة فقد قامت الشون القانونية بالشركة باستخراج عدد أربعة صور رسمية من التنازلات عن الاعمال الفنية من مكاتب الشهر العقاري المختلفة على مستوى القاهرة الكبرى من أصل سبعة تنازلات وجرى استخراج باقى الصور الرسمية تبعاً وقد أوصت اللجنة؛ بأنه لا توجد ثمة اخلال تعاقدي من جانب المتعاقدين معهم (تأليف وسيناريو وحوار) وفقاً للعقود بجانبا وفاة بعضهم كما انه بالنسبة لمدى حقوق استغلال الاعمال الفنية - قصة وسيناريو وحوار - وكذلك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها فانه يوجد بند بأغلب العقود ينص على الآتي: للطرف الثاني إذا انتقضت مدة الحُصص سنوات على تقديم المصنف المشار اليه الى الطرف الأول صالحاً دون ان يقوم الطرف الأول بالتنازل الحق في إعادة التصرف فيه للغير ما لم يبد الطرف الأول رغبته في الاستمرار في استغلال المصنف على ان يدفع الطرف الثاني مقابل ذلك مبلغ يساوي نسبة (يحددها الطرف الأول) وهو مالم يحدث وعليه ترى اللجنة الاحتفاظ بهذه الاعمال والتي من الممكن استكمالها في اي وقت تراه الشركة مناسباً ويتم تنفيذها سواء ذاتياً أو بالمشاركة خاصة وان الاعمال المشار اليها تتضمن اعمال لكبار الكتاب وبعضها يمثل تراثاً كبيراً وترى اللجنة كفاية الاضمحلال الذي تمت على أساسه الدراسة

ملاحظة (٧)

بلغ رصيد حساب الارباح المرحله نحو ٢٢٦٣٩١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ يشمل الارباح المرحله للاكاديمية بنحو ٤٦١٥٦ مليون جنيه طبقاً للميزانية المعدة من الاكاديمية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ومبلغ نحو ٤٨٦٠ مليون جنيه لمرکز الخدمات الاعلامية و مبلغ نحو ١٦٣.٢٠٨ مليون جنيه لباقي أنشطة المدينة و قد تبين لنا بشأن الارباح المرحله الخاصة بالاكاديمية ما يلي:

- لم يتم التوزيع الخاص بالارباح المحققة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٨/٣١ طبقاً لميزانية الاكاديمية.
 - تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح المحققة والخسائر المحققة في حين كان يجب حسابه على اساس السنوات التي تحققت فيها ارباح دون خصم الخسائر حيث نصت المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ على التوزيع من الارباح المحققة سنوياً و ليس على رصيد الارباح المرحله
 - تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (في صورة منح او علاوات او مكافآت تشجيعية او خدمات وفق النظم التي تضعها وزارة التعليم العالي) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوياً او اكثر من المحقق و هو ما لم يتضح لنا صحته
- نوصي بضرورة الالتزام بأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ واجراء التصويب اللازم لما لذلك من اثر على أرصدة المركز المالي

رد الشركة :

أولاً: بالنسبة للعاملين:

نفيد بأن الاكاديمية تعتبر نشاط من أنشطة الشركة وأن العاملين بالاكاديمية ضمن العاملين بالشركة ويتم العرض على الجمعية العامة للشركة بضوابط توزيع الارباح التي يقترحها مجلس إدارة الشركة حال اتخاذ الشركة قرار بتوزيع الارباح ومن ضمن هذه الضوابط أن تسري على العاملين بالاكاديمية شروط وضوابط توزيع الارباح على العاملين بالشركة وكذلك مركز الخدمات الإعلامية وهذا قرار جمعية عامة في هذا الخصوص

ثانياً: بالنسبة لصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بوزارة التعليم العالي:

نفيد بأنه يتم إعداد ميزانية خاصة بالاكاديمية في ٨/٣١ من كل عام ويتم اعتمادها من مراقب الحسابات بغرض تقديمها لوزارة التعليم العالي ويتم تحديد صافي الربح القابل للتوزيع بهذه الميزانية ومنها ٢٥ التي يتم سدادها للصندوق علماً بأنه يوجد خطاب ضمان لدى الوزارة صادر من الاكاديمية لضمان عدم سداد الاكاديمية لنسبة ال ٢٥ ولم يرد حتى تاريخه ما يخالف ذلك من وزارة التعليم العالي رغم موافاة الوزارة سنوياً بالقوائم المالية ومجدداً بها قيمة هذه النسبة

ملاحظة (٨)

تلاحظ مخالفة الشركة للبند ارقام ٢٢-٣٣ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الخاص بعرض القوائم المالية والذي يمنع صراحة إجراء مقاصة بين الإيراد و المصروف حيث تلاحظ الآتي:

- إجراء مقاصة فيما يخص الإيرادات المحققة مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الأكاديمية والبالغه حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٣.٦٥٠ مليون جنيه عن طريق خصمها من مصروفات الصيانة
- تخفيض مصروفات الخدمات /انارة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء والمتمثلة في استهلاك الكهرباء، بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢.٨٨ مليون جنيه في حين كان يجب تحميلها على حسابات الإيرادات المختصة
- تخفيض بند المصروفات العمومية بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء والمتمثلة في (اشترالك الانترنت/اصدار كارتنيها/..... الخ) بلغ ما امكن حصره منها حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢.٩ مليون جنيه دون ادراجها ضمن حسابات الإيرادات المختصة.

نوصي بمراجعة عدم إجراء مقاصة بين بنود الإيرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار اليه

رد الشركة:

نفيد بأن الأكاديمية هي نشاط من أنشطة الشركة وتعتبر قطاع من قطاعاته وأن الشركة لا تترجح من نفسها ويعتبر تضخيم للإيرادات والمصروفات وإنما الغرض من ذلك هو إظهار النتائج التكافئية لهذا النشاط

ملاحظة (٩)

لم تقم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكافئية المستحقة عليها البالغة نحو ٤.١٦١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ و المدرجه بحساب الارصده الدائنه الأخرى عن الفترة من يناير ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمقررة طبقاً لاحكام المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون التأمين الصحي الشامل) وكذا المادتين الرابعة والخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر والتي جاء بها ضمن مصادر التمويل ٢٠٢٥ x (التين ونصف في الالف) من جملة إيرادات الشركات أيا كان طبيعتها والنظام القانوني الخاضعة له والنشأت الفردية والهيات العامة الإقتصادية والمهنية

نوصي بسرعة متابعه إجراءات سداد المبلغ المذكور تفادياً للعقوبات الواردة بقانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م

رد الشركة:

نفيد بأنه جاري اتخاذ إجراءات السداد بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون

ملاحظة (١٠)

تحملت الشركة نحو ١٠.٢٣٥ مليون جنيه تتمثل في نحو ٨١٢٢ مليون جنيه فروق الفحص الضريبي لضريبه كسب العمل (المرتبات) عن الفتره من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١ والقيمة المضافة وذلك نتيجة عدم قيام الشركة باخضاع بعض بنود الدخل وما في حكمها للضريبة واستقطاعها وتوريدها لصلحة الضرائب في حينه عن الفترات المذكورة ونحو ٢.١١٢ مليون جنيه (غرامات مقابل التجاوز) واجبه السداد قبل ٢٠٢٢/٣/٣١

يتعين موافقتنا باسباب عدم استقطاع تلك المبالغ من العاملين وتوريدها لصلحه الضرائب في حينه ومراعاة ذلك مستقبلاً تجنباً لتحمل الشركة بتلك الاعباء

رد الشركة:

نفيد بأنه يتم خصم نسبة من ١٥ - ٢٠ x من مرتبات العاملين شهرياً وفقاً لما تنص به ضريبة كسب العمل ويتم عمل التسويات الضريبية السنوية في نهاية كل عام خصماً أو إضافة لكل عامل ، أما نتيجة الفحص الضريبي فهو ناتج عن قيام الصلحة باخضاع بعض بنود مصروفات من الشركة نسبة من الضرائب مثل المزايا العينية للعاملين من وسائل إنتقال أو ملابس أو علاج ... الخ. وتقوم الشركة بالسداد في نهاية كل مدة فحص من المخصص المكون لهذا الغرض

ملاحظة (١١)

قامت الشركة بتسوية مبلغ ٤٨٢ مليون جنيه (المعنى بالارصده المدينة والدائنه) بالقيد رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٧٩ قيمة محول كهربائى احتياطي لم يتم توريده من هيئة كهرباء الريف طبقاً للتعاقد المبرم في ١٩٩٨/١٠/٢٦ بين الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى وهيئة كهرباء الريف لانشاء محطة محولات مدينة الانتاج الاعلامى جهد ١٢/٦٦ بتكلفة تقديرية نحو ٥٠ مليون جنيه وقد تم الانتهاء من تنفيذ المحطة في عام ٢٠٠١ بتكلفة قدرها ٢٨ مليون جنيه حيث تمتلك الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى منها ٥٠ x والشركة المصرية للاقمار الصناعية ٢٥ x والهئية الوطنية للاعلام ٢٥ x وهو ما ترتب عليه تنازل الشركة عن محول كهربائى تبلغ قيمته السوقية الحالية نحو ١٥ مليون جنيه طبقاً لتقديرات الفنيين بالشركة .

يتعين اعادة النظر في القرار حفاظاً على حقوق الشركة

رد الشركة:

نفيد بأن قيمة المحول وقت ارتجاعه كان مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه وأن الرصيد الدائن مبلغ ٢٤٠ مليون جنيه وحيث أن هذا الرصيد مر عليه أكثر من ٢٠ سنة فقد تم عمل التسوية بناء على توصيات لجنة المراجعة مع حفظ حق جميع الاطراف حال وجود رغبة في حل الموضوع وتوريد المحول

ملاحظة (١٢)

ظهر رصيد حساب عملاء شركة الحكير في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مدينا بنحو ٢٠.٦٢٠ مليون جنية بيانها كما يلي:-
أ- مبلغ ٢٠.٠٦٤ مليون جنيها يمثل قيمة المستحق عن مقابل حق انتفاع الماحيق عن الفترة من ١/٧/٢٠٢٠ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والذي تم تأجيل سداده لحين التشغيل الفعلي وذلك بناء على قرار مجلس الإدارة رقم (٣٢٤) المؤرخ في ٢٠٢١/٨/٧.
ب- لم يتم الالتزام بقرار مجلس الإدارة المشار اليه بشأن الزام العميل بسداد كافة المستحق عليه من استهلاك كهرباء ومياه وحراسة وحق انتفاع وخلافه في مدة اقصاها نهاية شهر اغسطس ٢٠٢١ وعلى الرغم من ذلك لم يتم سداد مبلغ ١٠.٦٢٠ مليون جنية المستحق عليه حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١.
ج- كذا عدم استفادة المدينة من حصولها على نسبة ٥٪ من اجمالي الارباح السنوية للمشروع طبقا لما تقتضيه المادة (١٢) فقرة (٣) من العقد الاصلي وذلك نتيجة تكرار تأجيل افتتاح المشروع اكثر من مره من قبل شركة الحكير و كان اخر تأجيل للافتتاح في اكتوبر ٢٠٢٢ طبقا لقرار مجلس الاداره رقم ٣٢٧ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٥. وبتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٢٢ اتقدمت شركة الحكير بخطاب لتأجيل الافتتاح حتى شهر اكتوبر ٢٠٢٣ والذي تم الموافقه عليه بجلسه مجلس الاداره رقم ٢٢٧ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٩ يتعين موافقتنا بالاجراءات التي اتخذتها الشركة حيال كل ما سبق وبما يضمن الحفاظ على حقوق و اموال الشركة طرف العميل

رد الشركة:

- أ تم تأجيل الافتتاح في اكتوبر ٢٠٢٣ نظراً لتأخير الهيئة العامة للإستثمار في إصدار التراخيص في اكتوبر ٢٠٢٢.
ب تم سداد مبلغ ١,٥ مليون جنية وجاري سداد المبلغ المتبقي نظراً لتأخر الحصول على التراخيص.
ج تم تأجيل سداد هذا المبلغ لحين التشغيل الفعلي في اكتوبر ٢٠٢٣ وذلك لتأخير إصدار التراخيص من الهيئة العامة للإستثمار في ٢٠٢٢/١٠/١١ م

ملاحظة (١٣)

تم تحميل بعض العملاء بقيمة التأمين المستحق عليهم بلغ ما امكن حصره نحو ٤.٦ مليون جنية لعدد ٨ عملاء بدلا من تحصيله منهم بالمخالفة للبند السابع من عقود الايجار و التي تقضى يلتزم المستأجر بدفع مبلغ التأمين نقدا او بشيك مصرفي مقبول الدفع أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك المعتمدة و لا يرد الا بعد انتهاء فترة هذا العقد نوصي بضرورة الالتزام بما تقتضيه عقود الايجار مع ضرورة العمل على تحصيل تلك المبالغ من العملاء حفاظاً على اموال وحقوق الشركة.

رد الشركة:

نفيد بان السادة العملاء المذكورين بالملاحظة متواجدين بالفعل بالشركة و ليس عميل جديد وان المبلغ المشار اليه هو فرق تامين او تامين الأماكن المستأجرة عند تجديد التعاقدات ويتم خصم قيمتها من الدفعات المسددة بعد إصدار فواتير بها

ملاحظة (١٤)

تضمن حساب الدينون و الارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩٩٠ الف جنية تمثل مديونيات لبعض العاملين الذين تركوا الخدمة و فروق تسوية ضريبة كسب العمل (المرتبات) عن عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و نحو ٣٦٨ ألف جنية ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفواتيرهم ولم يتم استردادها و اغلبها مرّح من أعوام سابقه نوصي بسرعة تحصيل تلك المبالغ حفاظاً على حقوق الشركة

رد الشركة:

نفيد بأنه فيما يتعلق بمديونية العاملين الذين تركوا الخدمة نفيد بأنه تم مراعاة ذلك في الفترة الأخيرة حيث يتم خصم مبالغ تحت حساب التسوية الضريبية وسيتم دراسة هذا الرصيد واتخاذ اللازم بشأنه تحصيل تلك المديونيات حين اخلاء طرفهم ، و جاري استكمال إجراءات الاسترداد من مصلحة الضرائب والتي تم تقديم مستندات الاسترداد ، إلا أن تلك الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً مع المصلحة وقد تم مخاطبة معالي الدكتور وزير المالية في هذا الخصوص

رئيس القطاع المالي



(محاسب / علاء الدين عمر)

تحريراً في ٢٠٢٢/١٢/١ م

السادة / البورصة المصرية – قطاع الافصاح

تحية طيبة ،،، وبعد

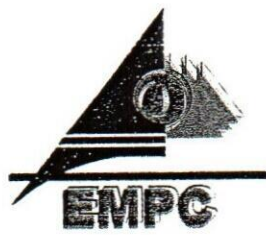
نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه رد الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى على تقرير
الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية الدورية " المجمععة " للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١
وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مدير إدارة

علاقات المستثمرين

رئيس مجلس الإدارة محمود مصطفى محمود





السيد الأستاذ / نبيل حسني إسكندر ميخائيل

وكيل أول الوزارة - مدير إدارة المراقبة

حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

تحية طيبة... ويعهد ..

بالإشارة إلي كتاب سيادتكم رقم ١١٨ المؤرخ في ٢٠٢٣/٢/٢٨ م تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية
الجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م

نشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه .

شاكرين حسن تعاونكم وكل عام وانتم بخير ...

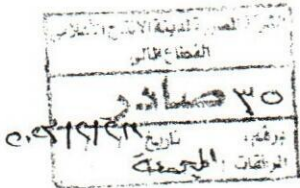
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ..

رئيس القطاع المالي

(محاسب / علاء الدين عمر)

مع فائق الاحترام والتقدير

تحريرا في ٢٠٢٣/٢/١ م



الرد على تقرير مراقب الحسابات على
القوائم المالية المجمعة للشركة
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م.

ملاحظة (١)

بلغ رصيد حساب العملاء واوراق القبض في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٠٩.٩٧٤ مليون جنيهاً قبل خصم الأضمحلال البالغ ٩٥.٣٤٢ مليون جنيهاً وقد تبين وجود زيادة في مديونية العام الحالي بنحو ٨٠.٩٣٩ مليون جنية منها نحو ٤٦.٥٧ مليون جنية نتيجة إعادة تقييم ارصده حسابات العملاء المدينه بالعملة الاجنبية طبقاً لسعر صرف البنك المركزي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ معظمها يخص الارصده المدينه المتوقفه لعملاء التسويق والتي يرجع بعضها لعام ٢٠١٠ ولم تم الشركة بزياده مخصص اضمحلال العملاء بما يتناسب مع الزيادة في ارصده العملاء المدينه المتوقفه.

يتعين اتخاذ اللازم بضرورة العمل على تحصيل تلك المديونيات حفاظاً على حقوق الشركة و تدعيم المخصص ليتناسب مع قيمه المديونيات المتوقفه

رد الشركة :

نفيد بأن الزيادة في الأرصدة ناتجة عن الزيادة السنوية لسادة العملاء بالإضافة الي فروق تقييم العملة وذلك لتغير سعر الدولار الأمريكي بنحو الضعف وأثر ذلك على حركة سدادات السادة العملاء في الآونة الأخيرة من العام ذاته الا انه تم تدارك ذلك الامر حيث بلغت تحصيلات العملاء مبلغ ٧٢ مليون جنيهاً في يناير وفبراير من عام ٢٠٢٣ م.

ملاحظة (٢)

تبين حصول الشركة على حكم نهائي من لجنة فض المنازعات بمبلغ نحو ٢٢ مليون جنيهاً بشأن المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للاعلام البالغة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٩٤٥٥٦ مليون جنيهاً وذلك منذ عام ٢٠١٩ وحتى تاريخه لم يتم تحصيل ذلك المبلغ كما لم يتم موافاتنا بأخر المستجدات بشأن تلك المديونية والمطابقات التي تمت مع قطاعات الهيئة الوطنية للاعلام خاصة في ظل إعادة العرض على لجنة فض المنازعات مع ضرورة موافاتنا بقرار اللجنة في حال صدوره

نوصي بضرورة العمل على سرعة تحصيل المبلغ المذكور حفاظاً على حقوق الشركة مع موافاتنا بالمطابقات والقرارات المشار اليها.

رد الشركة :

نفيد بأن مديونية الهيئة الوطنية للاعلام قد تم إقرار توزيع أرباح عن عام ٢٠٢١ من أجل تحصيل هذه المديونية ومنها الحكم النهائي لصالح شركتنا بمبلغ ٢٢ مليون جنيهاً والجاري اتخاذ اللازم بشأن تحصيلها في ميعاد استحقاق الصرف المبلغ لشركة مصر للمقاصة في ٢٠٢٣/١٢/٣١ م، وسيتم عمل التسويات المالية فور اتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية التوزيع للأرباح مع شركة مصر للمقاصة والحفظ في ديسمبر ٢٠٢٣ م.

ملاحظة (٣)

قيام الشركة بتكوين مخصص قضايا بنحو ١٠ مليون جنيهاً للدعوى المرفوعة على الشركة من المجلس الاعلى للتقافه (شركة مصر للصوت والضوء سابقاً) والتي صدر فيها حكم اول درجة برقم (١٨٢٠) في ٢٠٢٠/٦/٩ لصالح شركة مصر للصوت والضوء والذي أزم الشركة بسداد نحو ٢١.٦٧ مليون جنيهاً بالإضافة الي الفوائد بنسبة ٤٪ من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد و تم تأييده بحكم استئناف رقم ٦٤٧٧ / لسنة ١٢٧ ق بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢ واصبح حكم نهائي واجب النفاذ بعد تأييده بحكم النقض رقم ٢٣٠٠ لسنة ٩١ ق بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٣

نوصي بضرورة تدعيم المخصص بالفرق لمواجهة الالتزام الواجب على الشركة سداه و خاصة في ظل صدور حكم نهائي واجب التنفيذ

رد الشركة :

نفيد بأنه سيتم تدعيم المخصص خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ م بإعادة توجيه المخصصات التي انتفي الغرض منها.

ملاحظة (٤)

قيام الشركة بتكوين مخصص التزامات محتمله بمبلغ ٢٢.١٢١ مليون جنيهاً و ظهر رصيده في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٥.٨٧٩ مليون جنيهاً (بعد استخدام ٦.٢٤٢ مليون جنيهاً قيمة فروق ضريبية القيمة المضافة والدخل عن سنوات سابقه) ، ولم نواف بأى دراسة خاصة بتكوين هذا المخصص للغرض المنشأ من أجله ، بالمخالفة لمعيار الحاسبه المصري رقم (٢٨) المخصصات والالتزامات و الاصول المحتمله

يتعين موافاتنا بأسس تكوين هذا المخصص والدراسة الخاصة به .

رد الشركة :

نفيد بأنه تم تكوين هذا المخصص تحسباً لأي التزام ضريبية محتمله ومنها الفحص الخاص بضريبية كسب العمل وضريبية القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩ ، وكذلك الإقرار الضريبي لضريبية دخل مركز الخدمات الإعلامية عن أعوام ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ بعد إضافة المركز بالسجل التجاري للشركة في سبتمبر ٢٠٢٢ م.

ملاحظة (5)

عدم قيام الشركة بتكوين مخصص للمطالبه الوارده من مصلحة الضرائب العقارية بنحو ٣٦٩,١٧٧ مليون جنيه نتيجة اخضاع الشركة لاحكام قانون الضريبه على العقارات المبنية وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٥٦٩ لسنة ٧٤ ق بمحكمة القضاء الاداري بمجلس الدوله لوقف تنفيذ ما ورد بالمطالبه و تم نذب خبير في الدعوى يتعين سرعه تكوين المخصص المطلوب لمقابله هذا الالتزام

رد الشركة :

نفيد بأنه سيتم عمل اللازم في ضوء أي أحكام ابتدائية قد تصدر حيث أن الشركة تعمل بنظام المناطق الحرة وطبقاً لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ فإن الشركة غير خاضعة لأي رسوم أو ضرائب سارية في مصر .

ملاحظة (6)

تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩.٢ مليون جنيه (قبل خصم الاضمحلال البالغ نحو ٥.٢ مليون جنيه) تمثل قيمة سيناريوهات وملخصات ومقدمات لاعمال فنيه لم تبدأ ترجع بعضها لعام ٢٠٠٥ وذلك بعد تخفيضه بمبلغ نحو ١.١ مليون جنيه بناء على توصيات اللجنة التي تم تشكيلها بقرار رئيس مجلس الادارة رقم (١٨) في ٢٠١٩/٣/٢١ لدراسة هذا الرصيد والذي كان مدرج سابقاً بنحو ١٠.٤ مليون جنيه ومدى امكانية الاستفادة من هذه الاعمال نوصى بضرورة اجراء الدراسة اللازمة لقياس مدى كفاية الاضمحلال و اتخاذ ما يلزم من اجراءات للاستفادة من تلك الاعمال المحتفظ بها واجراء التسويات اللازمة .

رد الشركة :

نفيد بأنه فيما يتعلق بمدى صحة وقانونية التنازلات التي تخص الاعمال القديمة فقد قامت الشئون القانونية بالشركة باستخراج عدد أربعة صور رسمية من التنازلات عن الاعمال الفنية من مكاتب الشهر العقاري المختلفة على مستوى القاهرة الكبرى من أصل سبعة تنازلات وجرى استخراج باقى الصور الرسمية تبعاً وقد أوصت اللجنة : بأنه لا توجد ثمة اخلال تعاقدي من جانب المتعاقدين معهم (تأليف وسيناريو وحوار) وفقاً للعقود بجانب وفاة بعضهم كما انه بالنسبة لمدة حقوق استغلال الاعمال الفنية قصة وسيناريو وحوار . وكذلك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها فانه يوجد بند بأغلب العقود ينص على الآتي : للطرف الثاني إذا انقضت مدة الخمس سنوات على تقديم المصنف المشار إليه الي الطرف الأول صالحاً دون ان يقوم الطرف الأول بإنتاجه الحق في إعادة التصرف فيه لغير ما لم بيد الطرف الأول ورغبته في الاستمرار في استغلال المصنف على ان يدفع الطرف الثاني مقابل ذلك مبلغ يساوي نسبة (يحددها الطرف الأول) وهو مالم يحدث وعليه ترى اللجنة الاحتفاظ بهذه الاعمال والتي من الممكن استكمالها في اي وقت تراه الشركة مناسباً ويتم تنفيذها سواء ذاتياً او بالمشاركة خاصة وان الاعمال المشار اليها تتضمن اعمال لكبار الكتاب وبعضها يمثل تراثاً كبيراً وتري اللجنة كفاية الاضمحلال الذي تمت على أساسه الدراسة

ملاحظة (7)

بلغ رصيد حساب الارباح المرحله نحو ٢٢٦.٣٩١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ يشمل الارباح المرحله للاكاديمية بنحو ٤٦١.٥٦ مليون جنيه طبقاً للميزانية المعدة من الاكاديمية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ومبلغ نحو ٤.٨٦٠ مليون جنيه لمرکز الخدمات الاعلامية ومبلغ نحو ٦٢.٢٠٨ مليون جنيه لباقي النشطة المدينة وقد تبين لنا بشأن الارباح المرحله الخاصة بالاكاديمية ما يلي:

- لم يتم التوزيع الخاص بالارباح المحققة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٨/٣١ طبقاً لميزانية الاكاديمية
 - تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح المحققة والخسائر المحققة في حين كان يجب حسابه على اساس السنوات التي تحققت فيها ارباح دون خصم الخسائر حيث نصت المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ على التوزيع من الارباح المحققة سنوياً و ليس على رصيد الارباح المرحله
 - تم الافتراض بان ما تم توزيعه على العاملين (في صورة منح او علاوات او مكافآت تشجيعية او خدمات وفق النظم التي تضعها وزارة التعليم العالي) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوياً او اكثر من المحقق و هو ما لم يتضح لنا صحته
- نوصى بضرورة الالتزام بأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ واجراء التصويب اللازم لما لذلك من اثر على أرصدة المركز المالي

رد الشركة :

أولاً : بالنسبة للعاملين :

نفيد بأن الأكاديمية تعتبر نشاط من أنشطة الشركة وأن العاملين بالأكاديمية ضمن العاملين بالشركة ويتم العرض على الجمعية العامة للشركة بضوابط توزيع الأرباح التي يقترحها مجلس إدارة الشركة حال اتخاذ الشركة قرار بتوزيع الأرباح ومن ضمن هذه الضوابط أن تسري على العاملين بالأكاديمية شروط وضوابط توزيع الأرباح على العاملين بالشركة وكذلك مركز الخدمات الإعلامية وهذا قرار جمعية عامة في هذا الخصوص

ثانياً : بالنسبة لصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بوزارة التعليم العالي :

نفيد بأنه يتم إعداد ميزانية خاصة بالأكاديمية في ٨/٣١ من كل عام ويتم اعتمادها من مراقب الحسابات بغرض تقديمها لوزارة التعليم العالي ويتم تحديد صافي الربح القابل للتوزيع بهذه الميزانية ومنها ٢٥ التي يتم سدادها للصندوق علماً بأنه يوجد خطاب ضمان لدى الوزارة صادر من الأكاديمية لضمان عدم سداد الأكاديمية نسبة ال ٢٥ ولم يرد حتى تاريخه ما يخالف ذلك من وزارة التعليم العالي رغم موافاة الوزارة سنوياً بالقوائم المالية ومحددتها بقيمة هذه النسبة .

ملاحظة (٨)

تلاحظ مخالفة الشركة للبنود ارقام ٢٢-٢٣ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الخاص بعرض القوائم المالية و الذي يمنع صراحة اجراء مقاصة بين اليراد و المصروف حيث تلاحظ الاتي:
- اجراء مقاصة فيما يخص اليرادات المحققة مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الاكاديمية وبالغفة حتى ٢٠٢٢/٢/٣١ نحو ٢٢.٦٥٠ مليون جنيه عن طريق خصمها من مصروفات الصيانة
- تخفيض مصروفات الخدمات / ائارة في ٢٠٢٢/٢/٣١ بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء و المتمثلة في استهلاك الكهرباء، بلغ ما يمكن حصره منها نحو ٢٨٨ مليون جنيه في حين كان يجب تحميلها على حسابات اليرادات المختصة
- تخفيض بند المصروفات العمومية بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء و المتمثلة في (اشترك الانترنت/ اصدار كارنيهات / الخ) بلغ ما يمكن حصره منها حتى ٢٠٢٢/٢/٣١ نحو ٢.٩ مليون جنيه دون ادراجها ضمن حسابات اليرادات المختصة
نوصي بمراجعة عدم اجراء مقاصة بين بنود اليرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار اليه

رد الشركة :

نفيد بأن الأكاديمية هي نشاط من أنشطة الشركة وتعتبر قطاع من قطاعاته وأن الشركة لا تبرع من نفسها ويعتبر تضخيم للإيرادات والمصروفات وإنما الغرض من ذلك هو إظهار النتائج التكافئية لهذا النشاط

ملاحظة (٩)

لم يتم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكاليفية المستحقة عليها البالغة نحو ٤.١٦١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٢/٣١ و المدرجه بحساب الارصده الدائنه الأخرى عن الفترة من يناير ٢٠٢٠ و حتى ٢٠٢٢/٢/٣١ و المقررة طبقاً لاحكام المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (قانون التأمين الصحي الشامل) وكذا المادتين الرابعة والخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر والتي جاء بها ضمن مصادر التمويل ٢٠٢٥ x (اثنين ونصف في الالف) من جملة إيرادات الشركات أيا كان طبيعتها والنظام القانوني الخاضعة له والمنشأت الفردية والهيئات العامة الإقتصادية والمهنية
نوصي بسرعة متابعه اجراءات سداد المبلغ المذكور تفادياً للعقوبات الواردة بقانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م

رد الشركة :

نفيد بأنه جاري اتخاذ إجراءات السداد بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون

ملاحظة (١٠)

تحملت الشركة نحو ١٠.٢٣٥ مليون جنيه تتمثل في نحو ٨.١٢٢ مليون جنيه فروق الفحص الضريبي لضريبه كسب العمل (المرتبات) عن الفتره من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٩/٢/٣١ والقيمة المضافة وذلك نتيجة عدم قيام الشركة باخضاع بعض بنود الدخل وما في حكمها للضريبة واستقطاعها وتوريدها لمصلحة الضرائب في حينه عن الفترات المذكورة ونحو ٢.١١٢ مليون جنيه (غرامات مقابل التجاوز) واجبه السداد قبل ٢٠٢٢/٢/٣١
يتعين موافاتنا بسباب عدم استقطاع تلك المبالغ من العاملين وتوريدها لمصلحة الضرائب في حينه و مراعاة ذلك مستقبلا تجنباً لتحمل الشركة بتلك الاعباء

رد الشركة :

نفيد بأنه يتم خصم نسبة من ١٥ - ٢٠ x من مرتبات العاملين شهرياً وفقاً لما تقتضيه به ضريبة كسب العمل ويتم عمل التسويات الضريبية السنوية في نهاية كل عام خصماً أو إضافة لكل عامل ، أما نتيجة الفحص الضريبي فهو ناتج عن قيام المصلحة باخضاع بعض بنود مصروفات من الشركة لنسبة من الضرائب مثل المزايا العينية للعاملين من وسائل إنتقال أو ملابس أو علاج الخ وتقوم الشركة بالسداد في نهاية كل مدة فحص من المخصص المكون لهذا الغرض .

ملاحظة (١١)

قامت الشركة بتسوية مبلغ ٣.٤٨٢ مليون جنيه (المغلى بالارصده المدينة والدائنة) بالقيد رقم ٢٠٢٢/٢/٢٧٩ قيمة محول كهربائى احتياطى لم يتم توريده من هيئة كهرباء الريف طبقاً للتعاقد المبرم في ١٠/٢٦/١٩٩٨ بين الشركة المصرية لمدنية الانتاج الاعلامى وهيئة كهرباء الريف لانشاء محطة محولات مدينة الانتاج الاعلامى جهد ١٢/٦٦ بتكلفة تقديرية نحو ٥٠ مليون جنيه وقد تم الانتهاء من تنفيذ المحطة في عام ٢٠٠١ بتكلفة قدرها ٢٨ مليون جنيه حيث تمتلك الشركة المصرية لمدنية الانتاج الاعلامى منها ٥٠% والشركة المصرية للأقمار الصناعية ٢٥% والهيئة الوطنية للاعلام ٢٥% وهو ما ترتب عليه تنازل الشركة عن محول كهربائى تبلغ قيمته السوقية الحالية نحو ١٥ مليون جنيه طبقاً لتقديرات الفنينين بالشركة .
يتعين اعادة النظر في القرار حفاظاً على حقوق الشركة

رد الشركة :

نفيد بأن قيمة المحول وقت ارتجاعه كان مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه وأن الرصيد الدائن مبلغ ٣.٤٠ مليون جنيه وحيث أن هذا الرصيد مر عليه أكثر من ٢٠ سنة فقد تم عمل التسوية بناء على توصيات لجنة المراجعة مع حفظ حق جميع الاطراف حال وجود رغبة في حل الموضوع وتوريد المحول

ملاحظة (١٢)

تلاحظ مخالفة الشركة للفقرة ١٩ من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم ٤٢ الخاص بالقوائم المالية المجمعة و الذي يشير الى استخدام سياسات محاسبية موحدة حيث قامت الشركة التابعة بموجب قرار مجلس ادارتها في ٢٠٢١/١٢/٢١ بتعديل معدلات الاهلاك عن معدلات الاهلاك المتوافقة مع معدلات الاهلاك التابعة في مدينة الانتاج الاعلامي. نوصي بضرورة توحيد معدلات الاهلاك بين الشركتين القابضة و التابعة عند اعداد القوائم المالية المجمعة حتى تظهر نتائج الاعمال المجمعة على حقيقتها.

رد الشركة :

نفيد بأن يتم اتباع نفس سياسات الاهلاك في الشركتين و هي طريقة القسط الثابت طبقا للفقرة ٦٢ من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم ١٠ الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها اما بخصوص معدلات الاهلاك فيتم تحديدها حسب طبيعة النشاط.

ملاحظة (١٣)

لم يتم موافقتنا بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن اعمال الفحص للشركة التابعة (العربية الفندقية) حتى تاريخ انتهاء الفحص على الرغم من سابق طلبنا لها بخطابنا بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٣ م.

رد الشركة :

نفيد بأنه ورد تقرير الجهاز المركزي للشركة التابعة بعد ورود التقرير

ملاحظة (١٤)

ظهر رصيد حساب عملاء شركة الحكير في ٢٠٢٢/١٢/٢١ مدبنا بنحو ٣٠.٦٢٠ مليون جنيةً بيانها كما يلي:-

أ- مبلغ ٢٠.٠٦٤ مليون جنيها يمثل قيمة المستحق عن مقابل حق انتفاع المايجك عن الفترة من ١/ ٢٠٢٠/٧ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والذي تم تأجيل سداده لحين التشغيل الفعلي وذلك بناء على قرار مجلس الادارة رقم (٣٢٤) المؤرخ في ٢٠٢١/٨/٧.

ب- لم يتم الالتزام بقرار مجلس الادارة المشار اليه بشأن الزام العميل بسداد كافة المستحق عليه من استهلاك كهرباء ومياه وحراسة وحق انتفاع و خلافه في مدة اقصاها نهاية شهر اغسطس ٢٠٢١ وعلى الرغم من ذلك لم يتم سداد مبلغ ١٠.٦٢٠ مليون جنية المستحق عليه حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

ج- كذا عدم استفادة المدينة من حصولها على نسبة ٢٥ من اجمالي الارباح السنوية للمشروع طبقا لما تقتضيه المادة (١٣) فقرة (٣) من العقد الاصيلي وذلك نتيجة تكرار تأجيل افتتاح المشروع اكثر من مرة من قبل شركة الحكير و كان اخر تأجيل للافتتاح في اكتوبر ٢٠٢٢ طبقا لقرار مجلس الادارة رقم ٣٢٧ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٥. وبتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٢٢ تقدمت شركة الحكير بخطاب لتأجيل الافتتاح حتى شهر اكتوبر ٢٠٢٢ والذي تم الموافقة عليه بجلسه مجلس الادارة رقم ٣٢٧ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٩. يتعين موافقتنا بالاجراءات التي اتخذتها الشركة حيال كل ما سبق و بما يضمن الحفاظ على حقوق و اموال الشركة طرف العميل

رد الشركة :

أ تم تأجيل الإفتتاح في أكتوبر ٢٠٢٢ نظراً لتأخير الهيئة العامة للإستثمار في إصدار التراخيص في اكتوبر ٢٠٢٢م.

ب تم سداد مبلغ ١,٥ مليون جنية وجاري سداد المبلغ المتبقي نظراً لتأخر الحصول على التراخيص.

ج تم تأجيل سداد هذا المبلغ حين التشغيل الفعلي في اكتوبر ٢٠٢٢ وذلك لتأخير إصدار التراخيص من الهيئة العامة للإستثمار في ٢٠٢٢/١٠/١١م.

ملاحظة (١٥)

تم تحميل بعض العملاء بقيمة التأمين المستحق عليهم بلغ ما امكن حصره نحو ٤.٦ مليون جنية لعدد ٨ عملاء بدلا من تحصيله منهم بالمخالفة للبند السابع من عقود الايجار و التي تقضى يلتزم المستأجر بدفع مبلغ التأمين نقدا او بشيك مصرفي مقبول الدفع أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك المعتمدة و لا يرد الا بعد انتهاء فترة هذا العقد نوصي بضرورة الالتزام بما تقضى به عقود الايجار مع ضرورة العمل على تحصيل تلك المبالغ من العملاء حفاظاً على اموال و حقوق الشركة.

رد الشركة :

نفيد بان السادة العملاء المذكورين بالملاحظة متواجدين بالفعل بالشركة و ليس عميل جديد وان المبلغ المشار اليه هو فرق تامين او تامين الأماكن المستأجرة عند تجديد التعاقدات ويتم خصم قيمتها من الدفعات المسددة بعد إصدار فواتير بها.

ملاحظة (١٦)

تضمن حساب المدينون و الارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩٩٠ الف جنية تمثل مديونيات لبعض العاملين الذين تركوا الخدمة و فروق تسوية ضريبة كسب العمل (المرتبات) عن عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و نحو ٣٦٨ ألف جنية ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفواتيرهم ولم يتم استردادها و اغلبها مَرَّحَل من أعوام سابقه
نوصي بسرعة تحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق الشركة

رد الشركة :

نفيد بأنه فيما يتعلق بمديونية العاملين الذين تركوا الخدمة نفيد بأنه تم مراعاة ذلك في الفترة الأخيرة حيث يتم خصم مبالغ تحت حساب التسوية الضريبية وسيتم دراسة هذا الرصيد واتخاذ اللازم بشأنه تحصيل تلك المديونيات حين اخلاء طرفهم ، و جاري استكمال إجراءات الاسترداد من مصلحة الضرائب والتي تم تقديم مستندات الاسترداد ، إلا أن تلك الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً مع المصلحة وقد تم مخاطبة معالي الدكتور وزير المالية في هذا الخصوص .

رئيس القطاع المالي



(محاسب / علاء الدين عمر)

تحريراً في ٢٠٢٢/٣/١ م.